واقع الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري بين جدلية التقليدوية والحداثة

د.طويل محمد
أستاذ محاضر قسم علم الاجتماع
جامعة غرداية

ملخص الدراسة

يرتكز مضمون هذا المقال على مناقشة النسق الأسري في شقه العلائقي وواقع جزء مهم منه يرتبط بكيفية البناء أي أسلوب الاختيار الزواجي في علاقته بالتفكك الذي ينتج عن تحديد أدوار الأعضاء، وبشكل محدد أدوار الأهل والمقبلين على الزواج أنفسهم في مسألة الاختيار، وبالطبع ضمن مقومات بناء التنظيم الأسري التقليدي والحديث على حد سواء ، وأيضا ضمن مفهومي التفكك الاجتماعي والتغير الاجتماعي ، الأمر الذي يمكن من الاقتراب لمعرفة التغيرات الاجتماعية وأثرها على التغيرات الأسرية والتغيرات الزواجية التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ بدء التوجه نحو النظام الليبيرالي الذي ساهم في تغيير أدوار ومكانات الجنسين، إلى جانب عوامل أخرى متداخلة فيما بينها كما هو الحال بالنسبة لتحسن المستوى التعليمي لدى المرأة وخروجها إلى ميدان العمل، اندثار قيم وعادات عتيقة واستبدالها بقيم وعادات حديثة في نطاق البناء الأسري الحديث ومعوقاته.

الكلمات المفتاحية :

الاختيار الزواجي؛ جدلية التقليدوية؛ جدلية الحداثة؛ النظام الليبيرالي.

مقدمة الدراسة:

تتعدد سبل الحديث عن طبيعة العلاقات الاجتماعية ومن بينها علاقة الزواج وبشكل محدد طرائق بناء هذه العلاقة التقليدوية والحديثة، الأمر الذي يظهر من خلال الجدل القائم في شكل التصورات والتمثلات التي تثار من حين لآخر حول واقع الزواج و اختياراته المتعددة الأوجه (بين التراث والحداثة)، لذلك فالبعض يرى أن التغيرات التي حدثت في مفاهيم الزواج وتقاليده وأعرافه خلال القرن العشرين تضاهي التغيرات التي حدثت منذ ظهور الشريعة الإسلامية حتى بداية القرن العشرين، وبمعنى آخر توجيه تصورات بناء العلاقات الزواجية وفقا لمعايير مستجدة غير التي كانت سائدة من ذي قبل ضمن التنظيم الأسري التقليدي.

إن هذا الخطاب الذي ساد في الماضي ولازال سائد في بعض المجتمعات حول الزواج وطرق اختيار الشريك لا يعتبر أن مؤسسة عائلية مستقرة ومتماسكة دون اختيار زواجي مسبق مدروس ومحكوم بضوابط مستوحاة من توجيهات أعضاء الأسرة وبخصوص الولدين (الاختيار الوالدي)، وبتعبير أدق من الجماعة وتقاليدها وطموحاتها والتزاماتها ومرجعياتها الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية ...الخ، ووفقا لهذا الاتجاه التقليدوي * ، يعتبر الاختيار الزواجي من طرف الجماعة (الأسرة) كنموذج علائقي مثالي تحكمه ضمانات النجاح الاجتماعية باعتباره نظام يهتم به جميع أعضاء الجماعة من جهة، ومن جهة أخرى يرعاه المحيط الاجتماعي (العرف الاجتماعي) العلاقات الأسرية القوية، فهو ليس اهتماما انفراديا وفقط .

في مقابل ذلك يعتبر خطاب اجتماعي آخر أن الزواج واختيار الشريك كرابط اجتماعي في ظل حداثة (**) نمط الأسر أو المجتمعات يوحي ببروز علاقات جديدة ونماذج اتصال مناوئة لمعايير بناء العلاقات الزوجية التقليدوية، ومعنى ذلك لم تعد معظم العائلات تتدخل بشكل سافر في اختيار الزوجات لأبنائها وحتى اختيار البنت لزوجها أحيانا، فالعائلة لم تعد أيضا الفاعلة الوحيدة في ترسيخ مثل هذه التصورات والتمثلات تجاه الزواج، ولم تعد في وضعية يمكنها الحفاظ على الرابطة الزواجية كمقدس يجب حمايته، فالمدرسة والمؤسسات التعليمية وفضاءات العمل باتت تفرض هي الأخرى أفكارا متعلقة بهذا الرباط الاجتماعي.

لم يعد يخضع لضغوطات المحيط وللمواقف الاجتماعية القرابية والأسرية، فالاختيارات الفردية كثيرا ما أصبحت تفرض اتجاهات تبنى على مشاعر وأسرار علائقية ظاهرية وباطنية تتحكم فيها أدوار الشركاء (المقبلين على الزواج) وترعى مصالحهم الشخصية، حيث يكون شغلهم الشاغل الذي يعلو على كل الانشغالات وهو الحفاظ على العلاقة المشاعرية التي تربطهم ببعضهم وضمان العيش المستقل .

وللإشارة فإن جميع المجتمعات عرفت ولازالت تعرف هذا الجدل القائم حول الاختيار الزواجي إلا أن حدته تختلف بحسب ظروف وخصائص كل مجتمع وكذا المراحل التطورية التي تشهدها أنماط تكون الأسرة، فمثلا المجتمعات الغربية المتقدمة يلاحظ أنها تساند عناصر بناء الحياة الاجتماعية والزواجية المستقلة، والتي تسبقها معرفة شخصية أو اجتماعية أحادية، ولعل المجتمع الجزائري هو الآخر يعرف واقعه ازدواجية في بناء أنماط العلاقات الزوجية وبخاصة في ظل التغيرات الجذرية التي حدثت للبنى الاجتماعية والاقتصادية منذ الاستقلال وبخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 وما بعدها من ظهور الإيديولوجية الجديدة (التعددية)، ومنظور النموذج التنموي العصري، الأمر الذي ساهم في ظهور أيضا سلوكات وممارسات تجاوزت المستوى السياسي لتمس بناء العلاقات بين الأفراد ومضمون الرابط الاجتماعي (الزواج) وأنماط الأسرة ووظائفها، حيث لم تعد الأسرة الجزائرية تتدخل في اختيارات أفرادها للشريك كما كانت في السابق مما يعني أنها باتت تقاوم التغير الحاصل على مستوى البنية الأسرية، وبمعنى آخر مقاومة الصراع الناتج عن التصورات التي تعكس الصفة الواسعة للأسر المسماة تقليدوية وعصرية، باعتبار الأولى متسلطة يقوم فيها اختيار الزوجة ليس على الميل المشاعري وإنما على إستراتيجية الجماعة، بينما يترأس الميل العاطفي أو مشاعر الحب كأساس للزواج في العائلة العصرية .

ولمعرفة انعكاسات هذا الصراع بين ازدواجية التصورات التي تعكس واقع الاختيار الزواجي لدى الأسرة الجزائرية الحالية يمكن ربط هذا الواقع المتباين بمدى استقرار وتماسك الأسرة الجزائرية ولعل مؤشر الطلاق قد يحسم جزءا مهما من هذا الجدل المستمر والدائم .

باعتبار الطلاق كمؤشر يوحي بمدى تفكك وانحلال نسق الأسرة بنوعيه الممتدة والنواتية وبخاصة ضمن مفهومي التفكك الاجتماعي والتغير الاجتماعي، وفي هذا الصدد وكطرح إشكالي: هل يعني بناء رابطة الزواج ضمن نوع معين من تنظيم العائلة له علاقة بما يحدث من تفكك أسري وانتشار لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، وسواء كان لتنظيم الأسرة التقليدي كتراث مجتمعي طغى لفترة طويلة يعكس الأسلوب الوالدي في الاختيار للزواج ولاعتبارات عائلية محضة، أو كان تنظيم الأسرة العصري (الحداثي) الذي يمثل الاختيار الشخصي كأسلوب لبناء الرابطة الزوجية والمعروف عنه بطغيان الميل العاطفي عليه؟ وهل يعبر النمطين من الاختيار الزواجي عن الإرادة الجماعية والفردية السليمة المبنية على أسس حقيقية كأحسن تعبير عن دواعي وتوجهات الأسرة في المجتمع الجزائري بماضيها وحاضرها وقيمها الاجتماعية الثابتة والمتغيرة، الظاهرة والباطنة؟ .

وبناءا على ما سبق ذكره ستتم الإجابة ضمن تحليل عناصر هذا المقال بإلقاء الضوء على الاختيار الزواجي سواء كان الوالدي (ضمن تصورات التنظيم الأسري التقليدي) أو الشخصي (ضمن تصورات التنظيم الأسري العصري) وغير المبني على أسس صحيحة في علاقته بالتفكك الأسري وبشكل محدد بانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري حاليا.

وقبل مناقشة بعض نتائج هذه الجدلية يمكن إلقاء الضوء أيضا على مناقشة بعض المفاهيم والعناصر الإبستمولوجية والتي تساعد على تفسير ما سيورد من أفكار والتي تخص الاختيار الزواجي كموضوع سوسيولوجي، والذي من دون شك له وما عليه من انعكاسات متعددة الجوانب ضمن نمطي العائلة في المجتمع الجزائري.

الزواج كنظام اجتماعي:

من المعقول أن تتم مناقشة هذا الموضوع انطلاقا من المفاهيم المحددة للزواج اجتماعيا، كما لا يمكن إغفال الجوانب الأخرى لهذا الرباط الاجتماعي (الدينية والقانونية)، وعلى الرغم من صعوبة مناقشة مفهوم الزواج كمفهوم شامل يمكن الاعتماد عليه في تحليل مختلف أبعاده إلا أنه من المفيد التطرق إلى المعنى الواسع لنظام الزواج، باعتباره مؤسسة اجتماعية أساسية، لها وما عليها من أحكام وقوانين تحكمها، تختلف باختلاف الحضارات أو المجتمعات، وعادة يشير مفهوم الزواج

إلى تلك العلاقة التي تربط ذكر وأنثى، بحيث يحمي وجود هذه العلاقة ويبررها المجتمع، ومن الممكن لطرفي هذه العلاقة أي الزوجان إنجاب الأبناء والإشراف عليهم وتربيتهم أخلاقيا ودينيا واجتماعيا، بالإضافة إلى الأهداف الأخرى كإشباع الرغبات الجنسية ...الخ .

ويتضمن المفهوم الاجتماعي للزواج الموافقة الاجتماعية التي تمثل العقد الشرعي بين أطراف، الزواج، كما تمثل الحفل الاجتماعي الذي يشهد على وقوع الزواج .

إن الزواج كنظام اجتماعي يختلف في طرق قرانه باختلاف خصائص المجتمعات، فهناك النظام الزواجي الذي يكتفي بزوجة واحدة، وهناك نظام آخر يعرف بتعدد الزوجات أو الأزواج، غير أن الشائع جدا هو وجود أحكام وخلفيات اجتماعية تنظم الزواج من داخل الجماعة ويسمى بالزواج الداخلي، وكذلك من خارج الجماعة ويسمى بالزواج الخارجي [1]، وبناء على هذه التعريفات يتضح أن الزواج يمثل ذلك الرباط الذي يجمع بين رجل وامرأة مهما كان شكله وفقا لطريقة شرعية وذات صفة اجتماعية وبالطبع يتم في نسق الأسرة الجزائرية بنمطيها.

مناقشة الاختيار الزواجي كموضوع سوسيولوجي:

الزواج لا يتم مباشرة بين الزوجين بل لابد من مرور المقبلين عليه بعدة مراحل وإجراءات أولية، من أبرزها اختيار القرين المناسب الذي يوافق رغبة القائم على الاختيار سواء كان الأهل أو الشريكين أنفسهما .

وعلى العموم ومهما كان القائم والفاعل في مسألة الاختيار للزواج أو التزويج فإن حريته تتحدد وتتوقف أمام الضوابط الاجتماعية السائدة في محيطه الاجتماعي، والتي ترتبط عادة بالحسب والنسب والمستوى الطبقي[2]. وهذا على الرغم من التوجه الذي تعرفه معظم المجتمعات المتقدمة وبالخصوص المجتمعات الغربية وبعض المجتمعات النامية، نحو الاختيار الزواجي الشخصي

---

[1] متشيل دينكن ، معجم علم الإجماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1986، ص 139 .

[2] نفس المرجع، ص 139

بدلا من الاختيار الوالدي، وهذا لا يعني الاختفاء التام لهذا الأخير وإنما تبقى ازدواجية النمطين مفروضة في العديدة من الأوساط الأسرية والمجتمعية.

إن الاختيار الزواجي الذي يقصده هذا المقام هو ذلك الإجراء الذي يقوم المقبلين على الزواج سواء من تلقاء أنفسهم دون موافقة أهلهم، أو من طرف أهلهم دون موافقتهم، أو من طرفهم مع موافقة الأهل، أو من طرف الأهل مع موافقتهم والهدف من معرفة هذه المؤشرات لا يقتصر على استيعاب كيفية الاختيار الزواجي فحسب، بل يتجاوز الأمر ذلك لفهم واستيعاب أيضا مدى قيام كل كيفية أو طريقة على أسس صحيحة وسليمة، هذا من جهة ومن جهة أخرى مدى ارتباط كل كيفية بمؤشرات انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، خصوصا في ظل التغيرات والتحولات التي يترجمها الانتقال من نمط الأسرة الممتدة التقليدية إلى نمط الأسرة النووية الحديثة وضمن أبعاد التغير الاجتماعي التي قد تمس الرابطة الزوجية في نواحي عديدة وقد تؤدي إلى ظهور سافر للتفكك الأسري وانتشار الطلاق

ولمناقشة الاختيار ألزواجي سوسيولوجيا، يمكن الرجوع إلى بعض الإسهامات التي جعلت الزواج موضوعا ضمن اهتمامات السوسيولوجيا، من جهة كفعل أو كممارسة اجتماعية، ومن جهة أخرى كتصور فكري متعدد الاهتمام البحثي، وفي هذا الصدد يمكن التطرق ولو باختصار لبعض الزوايا التي تناولها السوسيولوجيون ولها ثقل في الحقل السوسيولوجي كما هو الحال بالنسبة "لإميل دوركايم" الذي يرى أن الزواج كعلاقة اجتماعية يتجاوز إرادة الأفراد ورغباتهم إلى شروط يحددها ويفرضها المجتمع، فعقد القران حسبه يخضع للعديد من الشروط التي تضفى على هذا الحدث خاصية الاجتماعية التي يمنحها المجتمع، والتي تمارس ضبطا اجتماعيا يوازي الضوابط القانونية الممارسة في شكل الشروط الحالية المدنية والتي تمثل الدولة بطبعها[1].

يبدو أن أفكار دوركايم تتجاوز الانضباط الذي يفرضه الزواج واختياراته على الأفراد إلى ما قبل حصوله أي مراعاة الاختيار في الزواج تأسيسا لعائلة متماسكة، وإلى تحقيق وإحداث نوع من التوازن والاندماج الإجتماعيين، الأمر الذي يجعل الأفراد يتمسكون به كانضباط اجتماعي يساعد

(1) Emil Durkheim, Débat sur le mariage et le divorce, Document de l'internet, p-p 3-6.

حتى على البقاء على قيد الحياة، وبشكل محدد يبعدهم ويحميهم من الانتحار أكثر من غيرهم، بالإضافة إلى تأسيس العائلة التي يتجاوز دورها ما هو بيولوجي (الولادة)، فحسب دوركايم تساعد هذه الأخيرة على تدعيم القيم والمعايير الاجتماعية وإعادة إنتاجها عن طريق الزواج .

أما بالنسبة لموقف "بيار بورديو" تجاه الزواج واختياراته فيرى أن الحفاظ على الإرث المادي والرمزي من معاني الإختيار الزواجي، الأمر الذي يعيد إنتاج إستراتيجية تبادل الميراث بيولوجيا وثقافيا واجتماعيا، ويبدو أن مضامين الزواج حسب "بورديو" هي العامل الاقتصادي المادي الذي يلعب دورا بارزا في استمرارية التراث العائلي[1].

ومن هنا يمكن القول أنه إذا كانت الوظيفة الأولى والمباشرة للأسرة هي الحصول على المتطلبات والوسائل التي تضمن إعادة إنتاج النسب والقرابة، وبتعبير أدق إعادة إنتاج قوة العمل التي تحتاجها هذه العائلة، فالمقابل أن الإستراتيجية الخاصة بالمقبلين على الزواج تطالبهم بضمان الحفاظ على التراث العائلي ولعل تموقع قيمة المهر في مستويات الملكية هذا يعني أن قيمة الملكية هي التي تحدد قيمة المهر، وبتعبير آخر فالعامل الاقتصادي هو الذي يحكم مقاليد الزواج، الأمر الذي يتجلى في الميل عند الإختيار للزواج من نفس المرتبة (الطبقة) الإقتصادية للعائلات في السلم الإجتماعي[2].

غير أن هذا الطرح لا يتحقق في كل الأحوال، فهناك متغيرات تتدخل قد تغير طريقة الإختيار، كالزواج عن حب ...الخ

هناك محاولة أخرى تعكس البعد المتعلق بتطور أشكال الزواج وإختياراته تبناها الإتجاه الثاني الذي يقوده كل من ماركس وإنجلز والذي يقف على إعتبار أن الزواج بمضامينه (كالإختيار الزواجي) وخاصة الأحادي الذي يعكس مرحلة الحضارة القائمة على الإنتقال الطبقي

(1) Pierre Bourdieu, de bal des célibataires, crise de la société paysanne en béarn , Edition du seuil, 2002, p-p-173-174 .

(2) Ibid, p-p 175-176 .

والإستغلال الجنسي بموافقة الدولة البرجوازية [1] وهذا على العكس من الإتجاه الدوركايمي الذي يعتقد أن الزواج الأحادي يعمل على تكريس نظام إجتماعي يساهم في تثبيت الإلتزامات القانونية التي تفرضها الدولة .

إن المنظور المادي التاريخي الذي تبناه كل من ماركس وإنجلز يقدم صورة تقريبية لتطور ظاهرة الزواج وإختيارته في إطار مسائل الإنتاج وبالطبع عبر العصور، هذا بإعتبار أن العلاقة التي تجمع الرجال بالنساء وبخاصة لما يتعلق الأمر بالمسألة الجنسية يعتبر المحدد الرئيسي للتموقع وفقا لعامل الإنتاج، وفي هذا السياق يرى إنجلز أن الزواج قد عرف ثلاث أشكال بارزة جدا تتوافق مع مراحل تطور المجتمعات والحضارات بدءا بمرحلة الوحشية التي إنتشر فيها الزواج الجماعي، ثم مرحلة البربرية التي إنتشر فيها الزواج الثنائي، وفي النهاية تأتي مرحلة الحضارة التي ساد فيها الزواج الأحادي وما ينتج عنه من خيانة زوجية وبغاء ...الخ [2]، والمعروف أيضا أن هناك إنتشار لتعدد الزوجات وسيادة الرجال على النساء في نهاية البربرية وبداية الحضارة.

ومما لاشك أن مناقشة موضوع الإختيار الزواجي سوسيولوجيا تقتضي تفحص بعض العوامل والمتغيرات التي يتفاعل معها على المستوى المجتمعي كما هو الحال بالنسبة لمستوى التحضر، المستوى التعليمي وبخاصة للفتيات، متوسط سن الزواج ،العزوبة، الشغل...إلخ. وبالنظر في تفاعل هذه العوامل والمتغيرات مع سلوك الإختيار الزواجي في المجتمع الجزائري يتضح مايلي:

-بالنسبة لعامل التحضرية تشير الإحصائيات إلى أن هناك إنتقال في نسبة قاطني المدن من 30 % سنة1966 إلى 40 % سنة1977، ثم ارتفعت النسبة إلى 50% سنة 1987، وكذلك الحال بلغت 60.5 % سنة 1998 .[3] وقد يرجع هذا التزايد المستمر نسبة التحضرية بدوره إلى مختلف

---

[1] ف. إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1986، ص-ص 43-44 .

[2] نفس المرجع، ص 48

[3] وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الدوان الوطني للإحصائيات، المسح الجزائري لصحة الأسرة 2002 ،النتائج الأولية، الدوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2003 ،ص29

البدلات والتحولات الإجتماعية، الإقتصادية والأمنية التي ساهمت في التوجه نحو الإستقرار في المناطق الحضرية .

– إن أثر المستوى التعليمي على مسألة الإختيار للزواج يتأكد من خلال إنتشار العملية التعليمية في أوساط فئات المجتمع الجزائري وعلى وجه الخصوص وسط الفتيات، الأمر الذي يظهر في تراجع نسب الأمية لدى فئة الشباب أي الفئة المقبلة على الزواج حيث قدرت سنة 1966 لدى الذكور ب56.80 % لترتفع إلى نسبة 80.80 % سنة 1977 ، نسبة 87.75 % سنة 1987، نسبة 85.28 % سنة 1998 .

في حين إ انتقلت النسبة لدى الفتيات من 36.90% سنة 1966 إلى 59.60 % سنة 1977، ثم بلغت على التوالي 71.56 %، 80.73 % سنة1987 وسنة 1998 .[1].

مما هو مؤكد أن مسألة التعليم تمثل محددا سوسيولوجيا وديموغرافيا حاسما لعلاقة المقبلين على الزواج، إذ يمكن أن يفسر التغيرات التي تحدث للتصورات المرتبطة بأساليب الإختيار الزواجي ولعل الرفع من متوسط سن الزواج بشكل عكسي مع المستوى التعليمي لدى الطرفين كمؤشر قوي، قد يغير من تبني أسلوب إختيار تقليدي كان أو حديث ، إضافة إلى التأثير البارز على مستوى الخصوبة أي تضييع سنوات الخصوبة والإنجاب.

في سياق تفاعل التعليم ومتوسط سن الزواج الأول والعزوبة، تكشف إحصائيات المسح الجزائري حول صحة الأسرة أن المجتمع الجزائري يعرف تأخرا ملحوظا في سن الزواج الأول لدى الجنسين معا، حيث انتقل متوسط هذا الأخير لدى الذكور والإناث على التوالي من 31.3 و 27.6 سنة 1998 إلى 33 و 29.6 سنة 2002 ، ثم انتقل مرة أخرى إلى 35.5 عند الذكور و 33.2 عند الإناث من ذوي المستوى التعليمي الثانوي. ثم يظهر في شكل متناقض لدى الذكور والإناث من دون مستوى تعليمي، والذين يقدر متوسط السن عند زواجهم الأول ب31سنة و28.3 سنة.[2] و

1– CENEAP,FNUAP, Transition démographique et structure familiale , Alger2000, p6.[1]

[2] حسين تومي، الخصوبة في الجزائر، تحول الإخصاب وآثاره على بنية الأسرة في الجزائر، التغيرات الأسرية والتغيرات الإجتماعية، سلسلة الوصل، فعاليات الملتقى الثالث قسم علم الإجتماع 20–21 جانفي 2004، الجزءالأول، العدد2، جامعة الجزائر2005–2006 ،الجزائر، 2006، ص135.

هذا يعني أن الإقبال على التعليم يرفع بدوره من التأخر في سن الزواج لأسباب متعددة الأوجه كالبحث عن حياة أفضل، الحصول على منصب شغل...الخ .

الأسرة وأنماطها التقليدية والحديثة :

إن الأسرة بتركيبها المختلف وبوظائفها المتعددة تمثل صعوبة إيجاد مصطلح واضح يتفق عليه العديد من العلماء، غير أنها تعني حسب الباحثين "برجس ولوك" جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية نابعة من صلاة الزواج، الدم والتبني، وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة وتربط أعضائها، الأب، الأم، البنت علاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصالح والأهداف المشتركة[1] إن النقائص التي تشوب هذا التعريف تتمحور في الميل إلى مكونات العائلة النووية الزواجية، غير أنه هناك بعض الباحثين قد أشاروا في تعريفاتهم إلى مفهوم الأسرة بالمعنى الواسع كما هو الحال بالنسبة لـ"بوتفنوشت" الذي يعرفها بأنها "المؤسسة الأساسية التي تشتمل على رجل أو عدد من الرجال يعشون زواجيا مع إمرأة أو عددا من النساء ومعهم الخلف الأحياء وأقارب آخرين وكذلك الخدم"[(2)].

يظهر من هذا التعريف أن العائلة تمثل جماعة من الأفراد تربطها روابط دموية وعلاقات اجتماعية تشمل الرجال والنساء من نفس الأسرة وحتى من خارجها كما هو في حالة التبني والخدم .

ولعل ما يمكن إضافة في هذا المقام وهو ذو أهمية بالغة في تفسير الدور الذي تلعبه مؤسسة الأسرة الناشئة في أساسها عن الزواج وتنظيمها لبناء علاقة بين رجل وامرأة ضمن ضوابط إجتماعية ووفقا لأسلوب إختيار معين، أن الأسرة _كمؤسسة إجتماعية ليست وليدة الساعة بل هي حلقة تاريخية تربط مراحل تطور المجتمعات وتعكس التراث التنظيمي لأعضاءها داخل المجتمع، كما تعكس حالات تطورية من نوع آخر، أي أصول الأسرة والزواج كالعلائق الرمزية والجماعات الصداقية والقبلية والعشيرة، فهذه التنظيمات جميعها تنحدر من أصل مشترك يشكل ظاهرة القرابة

[2] متشل دينكن ، المرجع السابق، ص 98 .

[(2)] مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة ، ترجمة: أحمد دمري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 14 .

التي تقوم في الغالب نتيجة المصاهرة ولحمة الدم، والتضامن والعصبية [1]، وبذلك تتطور على مر الزمن والتعقد في الحياة الاجتماعية واستجابة الأجيال لظروف الحياة المتزايدة في التعقد، وللإشارة فإن النظام القرابي في المجتمع التقليدي كان يقوم بجميع المهام والوظائف الاجتماعية التي يتطلبها غير أن تعدد وتباين وتضارب حاجات المجتمعات وتوسع المجموعات السكانية، جميعها مسببات أدت إلى إضعاف النظام القرابي، وبتعبير آخر أدت إلى ظهور مؤسسات إجتماعية أخرى متخصصة أخذت معظم وظائف النظام القرابي .

هذا الأثر ظهر نتيجة تحضر وتصنيع المجتمعات وكذا التقدم التكنولوجي، وبالتالي ظهور التقسيمات الحديثة للعمل، الأمر الذي عجل بتقسيم النظام القرابي وحتى شكل الأسرة الموسع .

إن إنقسام العائلة الموسعة وظهور ما يسمى بالعائلة الزواجية (النووية) التي تتكون عادة من الأب والأم وأبنائهما وتمثل مركز معظم العلاقات الإجتماعية التي تعكس التغيرات الإجتماعية الحاصلة هنا وهناك، لذلك فهذا النمط أي العائلة النووية لا يعكس المجتمعات البسيطة البدائية أو المجتمعات الريفية الزراعية، نتيجة التناقض البارز بين عناصر العائلة النووية ومكونات هذه المجتمعات، ولكن يمكن إعتبارها وحدة إجتماعية ثانوية ملحقة أو متصلة بالعائلة الموسعة أو الممتدة[2].

وهكذا يمكن القول أن الحديث عن أنماط الأسرة يطول لذلك نكتفي بتحديد نمط الأسرة بواسطة وظائفها وبشكل محدد تنظيمها للعلاقات بين الرجل والمرأة، أي دورها في عملية الاختيار الزواجي عن طريق الأسلوب التقليدي الذي ينظمه النظام التقليدي للأسرة (الأسرة الممتدة)، أو الأسلوب الشخصي الذي ينظمه النمط الحديث للأسرة (الأسرة النووية)، وهناك غرض هام من وراء معرفة دور كل نمط أسري من حيث الامتداد والتوسع والتحديد ألا وهو مدى الحفاظ على إستقرار أعضائها المتزوجين وبخاصة الجدد، وبالطبع ضمن تصورات وتمثلات كل نمط، وللإجابة سيتم توضيح هذين النمطين كل على حدى :

---

[1] معن خليل عمر، البناء الإجتماعي أنساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 87 .

[2] دينكن متشل، المرجع السابق، ص 98 .

التنظيم التقليدي للأسرة وعلاقته بالإختيار الزواجي:

لما كانت الأسرة تخضع لديناميكية تطور وتغير أكثر من نظام القرابة فإنها ترجمة لطبيعة الروابط التي تجمع بين الرجال والنساء وحاشيتهم، الأمر الذي يترجم بدوره في شكل التنظيم التقليدي للأسرة، أي الأسرة الممتدة التي تعرف حسب "جي ميردوخ" أنها تلك "العائلة التي تتكون من عائلتين نوويتين أو أكثر تربطهم علاقات إجتماعية قوية ناتجة عن العلاقة القائمة بين الأباء والأبناء"[1].

وبمعنى آخر تعرف الأسرة الممتدة بأنها كيان واحد تضم أكثر من ثلاث أجيال بدء بالأجداد وأبنائهم غير المتزوجين وأبنائهم المتزوجين أو بناتهم إلى جانب أحفادهم، كما يمكن أن تمثل كيان مركب من أسرتين نوويتين أو أكثر وحتى وإن كانت تنتمي إلى جيل واحد أو جيلين مختلفين[2].

ويمكن الإشارة إلى أن الأسرة الممتدة تدخل في نطاق الأسرة المركبة التي تضم أيضا نظام تعدد الزوجات، وتتواجد الأسرة الممتدة في المجتمعات الريفية والمحلية والعشائرية وهي أسرة متعددة الوظائف[3]ومن أبرز وظائفها الإهتمام بتزويج أعضائها، والمعروف عن الأسرة الممتدة في بناء علاقتها بالشكل المنغلق عن نفسه، أي لا تعرف من العلاقات إلا تلك التي تقوم مع الأسر المجاورة أي ذات القرابة، وهذه سمة من سمات المجتمعات التقليدية، ولعل شيوع إستخدام مفهوم العائلة في مضمونه التقليدي في المجتمع الجزائري خير دليل، الأمر الذي أشار إليه الباحث " بوتفنوشت" ، من حيث تميزها بالإتساع والخط الأبوي[4].ومعنى ذلك للأب فيها طاعة في الأوامر

---

(1) نفس المرجع، ص 98 .

(2) عبد المجيد سيد أحمد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الإجتماعي في المجتمع العربي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، 1987، ص-ص31-33 .

(3) Jean-François Dortier, Le dictionnaire des sciences humaines, Diffusion presses universitaires de France, Edition DELTA, France, 2007, p 232

4 مصطفى بوتفنوشت، المرجع السابق، ص 37.

وسلطة أوسع يتدخل في جميع شؤون العائلة وبخاصة لما يتعلق الأمر بحماية النسب وإستمرار النسل والأملاك العائلية.

وبخصوص الإختيار الزواجي ضمن التنظيم الأسري التقليدي أو المجتمع التقليدي فقد ورد في أحد الدراسات ، حيث يرتفع مثلا المهر على حسب مستوى الهرم الطبقي للمجتمع ويتجدد على أساس العرف والعادة والجماعة هي التي كانت تتحمل أعباء الزواج بما في ذلك الإختيارات الزوجية، هنا يظهر الميل الشديد لأعضاء الأسرة لتزويج البنت من إبن عمها أو من قريب آخر، لأجل الحفاظ على ثروات الأسرة وحتى تبقى محصورة في أعضاءها وعشيرتها، وللإشارة فإن إعاقة الإختيار الزواجي من خارج الأسرة ناجم عن تسلط الأهل وليس عن رغبة المقبلين على الزواج وبخاصة الفتاة[1] وبذلك تعتبر الأسرة أفضل مكان لإعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية السائدة، ويعني ذلك تسلط الأهل في أسلوب الإختيار الزواجي هو نابع من تسلط المجتمع أي من التسلط الطبقي

أما بالنسبة للإختيار الزواجي في صرح الأسرة الممتدة للمجتمع المغاربي، فقد جاء في دراسة للباحث محمد بن عبد الله توضح أن الإختيار الزواجي كثيرا ما يوظف لتقوية الجماعة وتوسيعها وتبؤ مكانات إجتماعية معينة، وحتى مكاسب إقتصادية وسياسية[2].

لذلك لا شيء يثير التعجب في المجتمع المغاربي بما في ذلك المجتمع الجزائري أنه حتى الإختيارات الفردية للزواج عند التحضير له تتعرض لضغوطات المحيط الإجتماعي، وتأخذ في الحسبان معايير تخص وتهم جوانب عديدة وقيم عتيقة تحافظ على إستمرارية التنظيم التقليدي

---

[1] ياسين بوعلي، أزمة الزواج في سوريا، دار ابن رشد للطباعة والنشر، 1989، ص 40 .

[2] Zohra Absi, La demande de divorce dans la famille algérienne contemporaine, Office des publication universitaire Alger ,2004 , p 58 .

للأسرة، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات التي يمنح إقامتها من مكانة كل طرف وتوزيع السلطات [1].

وللإشارة فإن هذا النمط الأسري في المجتمع الجزائري هو في تراجع مع تحرره من تسلط بعض التقاليد التي كانت تقيد نظام الزواج، وكنتيجة للسياسة السكانية المنتهجة من طرف الدولة التي تهدف إلى تنظيم النسل ولكن يجب هنا أن يبقى السؤال مطروحا حول مدى حماية من تقوم بتزويجهم –إن صح التعبير– من الوقوع في التفكك والطلاق؟، أم أن الأمر لا يتعلق بمن يزوج وكيف يتزوج وإنما هناك متغيرات أخرى تتدخل في تشابك فك العلاقة الزوجية؟، هذا ما سيتم الإجابة عنه في الأوراق البحثية اللاحقة.

التنظيم الحديث للأسرة وعلاقته بالاختيار الزواجي :

إن استجابة الأجيال لظروف الحياة الحديثة المرتبطة بالتصنيع والتي تتميز بالتخصص في الأعمال والوظائف أدت إلى ظهور ما يسمى بنمط الأسرة النووية أو الزواجية، والتي تشير إلى تلك الرابطة التي تنتظم مع مرور الزمن وعصرنة وتحديث المجتمعات، بحيث أصبحت هذه الرابطة تمثل شكل من الأشكال الأسرية الأخرى التي تعرفها مختلف المجتمعات الصناعية والحضارية، وهي تضم عادة جيلين فقط جيل من الأباء (الزوج والزوجة) وجيل من الأبناء غير المتزوجين وجميعهم يقيم تحت سقف واحد [2]،وما يعرف عن هذا التنظيم الأسري في ظل الحداثة عند السوسيولوجيون باسم الأسرة الزواجية وبخاصة عند (إميل دوركايم) حيث يشكل وحدة زواجية مقامة على أساس العلاقة المركزية بين الشركين يجمعهم إنجاب أطفال محدودي العدد، والشيء البارز في هذه الوحدة هو أن الأقرباء كالأجداد والأعمام لا يؤثر دورهم في حياة الزوجين الاجتماعية إلا بشكل نسبي.

---

[1] محمد بن عبد الله، سيكوباتولوجيا الشخصية المغاربية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 110.

[2] Jeam-François Dortier, Op Cit , p 233.

كما يمكن القول أن هذا النمط الأسري العصري يمثل أيضا نموذجا يتميز أعضائه بمستوى معتبر من الفردانية والتحرر البارز من الانضباط الأسري لدى الشركين، الأمر الذي يعبر أحسن تعبير عن التحرر أيضا في مسألة الاختيار الزواجي لبناء مثل هذه العلاقة الاجتماعية، وهذا لا يعني أن المقبلين على الزواج العصريين متحررين تماما من التسلط في مسألة اختيارهم للشريك وإنما يختلف هذا التسلط عن ذلك الذي يقع على المرأة أو الرجل في ظل النظام الأسري التقليدي [1] وفي هذا الصدد توجد عوامل كثيرة دفعت بالمقبلين على الزواج في المجتمع الجزائري لتكوين الأسرة النووية، من ذلك التوجه إلى المدن الصناعية وبالتالي الانقسام عن العائلة الكبيرة، تعلم الفتيات، عدم رضوخهن لسطوة التقاليد، ارتفاع سن الزواج، أزمة السكن...إلخ.

وبخصوص مدى تواجد هذا النمط الأسري في المجتمع الجزائري فيمكن استقراء ذلك من الانقسام الذي حدث للأسرة الكبيرة الجزائرية قبل، أثناء الاستعمار وبعد الإستقلال إلى عدة أسر صغيرة مما نتج عن ذلك أزمة لم ترافقها حركة بناء كافية إلى اليوم، كما أن المجتمع الجزائري عرف تحولات عميقة إجتماعية وسياسية وإقتصادية ساهمت في انتشار التصنيع، التحضر والتحديث، تطوير قطاع التربية، التعليم والخدمات، وما إلى ذلك من التحولات التي كان لها أثر كبير على تغير نمط الأسرة وبنيتها ووظائفها. ولتدقيق الملاحظة حول التغيرات التي أصابت الأسرة الجزائرية وبشكل خاص في تغيرها نحو الأسرة النووية يمكن الكشف عن المؤشرات الإحصائية التي تشير إلى أن هذه الأخيرة أي الأسرة النووية في إحصاء 1966 لم تكن تتجاوز نسبة 59.4 % ، وقد بلغت نسبة 71 % ، من مجموع الأنماط الأسرية التي باتت تنتشر في المجتمع الجزائري وعندما تتم مقارنتها بنسبة 13.90 % التي سجلت للأسرة الممتدة يظهر التغير الملموس في شأن التوجه نحو بناء نمط أسري في شكله الحديث المتكون من الزوج، الزوجة والأبناء. وللإشارة فإن التوجه نحو الأسرة النواة يعني في ظاهره الاستقلالية و الانقسامية ولكن في باطنه يعني التمسك بالنظام القرابي عن بعد حفاظا على العلاقات الاجتماعية.

[1] ياسين بوعلي، المرجع السابق، ص- ص 44-48 .

أما ناحية أثر متغيري التحضرية والريفية على نمط الأسرة الجزائري فالملاحظ أن هناك ظروف وأوضاع اجتماعية طالت جميع البيئات الحضرية والريفية على حد سواء، الأمر الذي يظهر في التباين الطفيف على مستوى البيئتين فيما يخص نمط الأسرة، فحسب نتائج الديوان الوطني والإحصاء في بعض الحالات يظهر أن الأسرة الزواجية تنتشر أكثر في البيئات الريفية مقارنة بالبيئات الحضرية، وهذا ما يفند الخطاب السائد حول تمركز الأسرة النووية في المجتمع الحضري وتمركز الأسرة الممتدة في المجتمع الريفي[1] .

ومما لاشك فيه فالتوجه نحو بناء نمط الأسرة الحديث أي الزواجي قد تأثر بتراجع معدلات الخصوبة في المجتمع الجزائري حيث تكشف الإحصائيات أن هناك انخفاضا ملموسا على مستوى جميع الفئات العمرية ، الأمر الذي يتضح من معدلات الخصوبة الكلية التي سجلت متوسط أطفال قدر ب 7.8 طفل لكل إمرأة سنة 1970 ، ليسجل انخفاضا قدره 6.9 طفل لكل امرأة سنة، 1980 ثم 4.5 طفل لكل إمرأة سنة 1990 ثم 2.82 طفل لكل إمرأة سنة 1998 ، ويستمر في الانخفاض إلى 2.4 طفل لكل امرأة سنة 2002 .[2] تبين هذه الإحصائيات حقيقة مفادها أن تقلص حجم الأسرة إلى الأسرة الزواجية له علاقة بالتطورات الحاصلة في وظائف الأسرة، وبخاصة الإنجابية أو ما يسمى بالسلوك الإنجابي الذي باتت تتحكم فيه عدة عوامل وأسباب كتعلم المرأة ومن ثم خروجها إلى ميدان العمل وإقبالها على تنظيم النسل وبالطبع عن طريق إتباع مختلف وسائل منع الحمل.

من هذا وذاك هو معرفة ما هو الأسلوب الاختياري المنتشر في أوساط الأسرة الجزائرية وبنوعيها الممتدة والنواتية، وعلى الرغم من الأهمية البحثية التي لم تحض بها أساليب الاختيار الزواجي، إلا أنه يمكن التأكيد ضمن هذه الإجابة بالقول أن هذه المرحلة قد تبدوا حاسمة في بناء

---

[1] محمد بومخلوف، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، دراسة إحصائية وتحليل نظري، في مجلة الوصل، التغيرات الأسرية والتغيرات الإجتماعية، فعاليات الملتقى الثالث ، قسم علم الإجتماع، 20-21 جانفي 2004 ، العدد2 ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ،ص-ص 84-86 .

[2] حسين تومي، المرجع السابق،ص130

أو تهديم العلاقات الزوجية، وقد تحدد المصير الذي تؤول إليه الحياة الزوجية إما بإنجاحها وإما بإفشالها وبخاصة مع التغير الحاصل على مستوى إرادات ورغبات الأزواج المختلفة، هذا ما يتفق عليه العديد من الباحثين الإجتماعين عامة والمختصين في مجال الأسرة على وجه الخصوص.

أساليب الاختيار ألزواجي وعلاقتها بالطلاق:

إن فشل الحياة الزوجية وإنحلالها بالطلاق يرتبط ومن دون شك بكيفية الاختيار الزواجي، وهذا الذي يظهر في مؤشرات عديدة منها المعايير والأسس التي قد تكون غير سليمة أثناء عملية اختيار الشريك، الأمر الذي سيتم التحقق منه من خلال مناقشة نتائج بعض الدراسات الميدانية التي اختبرت مساهمة عامل الاختيار للزواج في انحلال الرابطة الزوجية بالطلاق في المجتمع الجزائري.

ومن بين هذه الدراسات ما ورد في دراسة ميدانية حول الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري سنة 1984 قامت بها الباحثة " مسعودة كسال "، وذلك بمدينتي الجزائر و بوفاريك و تناولت فيها عينة تتكون من (60) مطلقة، وتحليل مضمون (34) ملفا قضائياً متعلق بالطلاق، وقد أسفرت هذه الدراسة على جملة من النتائج كان من أهمها:

1 -أن سكن المبحوثة (الزوجة) مع أهل الزوج وما يترتب عنه من تدخل في حياة الزوجين الخاصة والعامة لعب الدور الأكبر في الطلاق بنسبة (61.76%).

2 - توجد نسبة(63.34%) من حالات الطلاق كانت بسبب الاختيارات غير المناسبة للزواج من طرف الأولياء لأبنائهم المقبلين على الزواج.

3- هناك عوامل جزئية كاعتراض الزوج أو أهله على خروج المرأة للعمل أثناء الزواج، التي لم تزد على نسبة (1.67%).

4-كشفت أن نسبة(66.67%) من المطلقات تلاحقهن نظرة أهاليهن وجيرانهن وأقاربهن السيئة.

5- نسبة (60%) من المطلقات يشعرن بالندم على طلاقهن(1).

هناك كذلك دراسة قام بها الباحث " معطي بودخيل " في المجتمع الجزائري عام 1995 في كل من (مشرية، المسيلة، القبة و منطقة القبائل)، وقد أخذ عينة تتكون من (207) فردا منها (123) مطلق و(84) مطلقة، أما بخصوص النتائج فقد تم التوصل إلى ما يلي:

1- يعتبر الزواج المبكر عاملا مساعدًا على الطلاق، كما أن عدم الإنجاب أو ضعفه يقلل من مكانة المرأة.

2- نقص الوازع الديني يؤدي إلى الخضوع للنزوات والرغبات الشخصية، التي تميل إلى التحرر من أي ضابط بما في ذلك رابطة الزواج.

3- تباين تصورات الزوجين فيما يخص الدور الذي يلعبه الطرف الثاني، هو الآخر يؤدي إلى التقليل من الانسجام و بالتالي حدوث الطلاق.

4- ضياع سلطة الزوج بخروج المرأة عن طاعته تضطره إلى استعمال حقه في وضع حد للعلاقة الزوجية.

5- ارتباط الزوجة بأهلها بشكل غير طبيعي، ويقابله عدم ارتباطها بأهل زوجها، كان أحد الأسباب الأكيدة التي فرضت الطلاق(2).

ما يلاحظ على نتائج هاتين الدراستين أنها أشارت بشكل مباشر أحيانا وبشكل غير مباشر إلى عديد المؤشرات المرتبطة بالاختيار الزواجي كما هو الحال بالنسبة لتزويج الأبناء في سن مبكر، السكن مع الأهل والتدخل في الشؤون الزوجية الخاصة...والتي ساهمت في تصدع الحياة الزوجية للمبحوثين وبالتالي تعرضهم للطلاق.

(1)- مسعودة كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص ص 96، 97، 201، 202.

(2)- معطي بودخيل ، من التلاقي إلى الطلاق ، رسالة دكتوراه، الحلقة 3، معهد علم الاجتماع، الجزائر،1994-1995، ص ص 20، 239، 240.

ولعل الدراسة الميدانية التي خصصت جزءا مهما لمعرفة كيفيات و محددات اختيار المبحوثين لشريكهم وتأثير ذلك على حياتهم الزوجية بالطلاق، هي تلك الدراسة التي قام بها الباحث صاحب المقال "محمد طويل" على عينة تتكون من 168 مطلق ومطلقة، بمدينتي الجزائر العاصمة و البويرة [1]، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا الشأن أنه على الرغم من اختلاف كيفيات الاختيار للزواج عند المقبلين عليه من وضعية لأخر، إلا أنها لا تخرج عن نطاق الكيفيات التالية و هي: إما أن يتم الاختيار من طرف المقبلين على الزواج مع موافقة أهليهم، وإما من طرف الأهل مع موافقة المقبلين على الزواج، وإما من طرف المقبلين على الزواج دون موافقة أهليهم، وإما من طرف الأهل دون موافقة المقبلين على الزواج. وعليه يمكن توضيح كل كيفية وتموقعها ضمن التنظيمين التقليدي والحديث للأسرة وعلاقة ذلك بحدوث الطلاق كما يلي:

1 – إن الطريقة الأكثر انتشارا في كيفية الاختيار للزواج لدى المبحوثين هي بواسطتهم كمقبلين على الزواج مع موافقة الأهل، وذلك بنسبة تقدر بـ (44.05%) تمثل منهم أكبر نسبة تقدر بـ51.85%)عند المطلقين ، مقابل أصغر نسبة منهم تقدر بـ(37.21 %) عند المطلقات. وهنا تجدر الإشارة إلى مدى انتشار هذه الطريقة في الاختيار للزواج لدى المبحوثين إلى درجة أنها تمثل منوال العينة، إذ بلغ عدد الذين تزوجوا منهم بهذه الطريقة 74 مبحوث ، وخاصة منهم المطلقين .

ويمكن تفسير انتشار هذه الطريقة في الاختيار للزواج حاليا بالتحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري خاصة في مجال الأسرة والعلاقات الزوجية، و التي فتحت عدة مجالات للتعارف و اللقاءات للمقبلين على الزواج ، كمجال الدراسة و مجال العمل و غيرهما.

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك تحول في النظرة إلى الزواج الذي أصبح يمثل في تصور المقبلين عليه أمرًا يخصهم دون الأسرة ككل،لكن دون تجاوز رأي أهليهم خاصة فيما يتعلق بعملية

[1]– محمد طويل، عوامل انتشار الطلاق في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية لعينة من المطلقين و المطلقات بمدينتي الجزائر والبويرة ، رسالة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص– ص 138-146.

الاختيار له، وهذا على عكس ما كان عليه الزواج في السابق حيث كان يخص عائلتي الزوجين أكثر للحفاظ على مصالحهما المشتركة. ولعل أهم ملاحظة من هذا وذاك هي أخذ موافقة الأهل، الأمر الذي يحسم جزءا مهما من التشابك الذي باتت تتسم به عملية الاختيار الزواجي، وهذه المحاولة في تحديث طرق الاختيار الزواجي تصطدم من دون شك – حسب رأي المبحوثين- بموقف الأهل وتدخلاتهم وحتى فرض ضغوطاتهم إذا ماكان أبنائهم يشتغلون في ممتلكاتهم أو يعانون البطالة، وهذا ما يمكن اعتباره تحديثا معاقا إما بالصراعات الزوجية مع الأهل وإما بالطلاق.

أما بالنسبة لانتشار هذه الطريقة عند المطلقين أكثر من المطلقات، فإن السبب في ذلك يرجع إلى خصائص مجتمعاتنا العربية، وطريقة الزواج فيه، حيث أن الرجل هو الذي يتقدم لخطبة المرأة ، مما يجعل له الحظوظ أكبر في الاختيار من المرأة 2- تأتي طريقة ثانية لاختيار المبحوثين للشريك أقل اعتبارا من الأولى وهي عن طريقة الأهل مع موافقة المقبلين على الزواج ،حيث قدرت نسبتها بـ(28.57%)، تمثل منهم أكبر نسبة تقدر بـ(34.88%) للمطلقات، مقابل أصغر نسبة تقدر بـ(21.95%)للمطلقين.

وما يفسر هذه النسبة-حسب تصريح المبحوثين-وخاصة منهم المطلقات ، هو أن الأهل و بالأخص الوالدين لهم الخبرة والدراية أكثر في معرفة الصفات المختارة لدى المقبلين على الزواج ، مما يؤدي إلى تفويض لهم أمر الاختيار .

ولكن تبقي هذه الطريقة ميزة للمجتمع الريفي أكثر من المجتمع الحضري كما يقول الباحث "مصطفى الخشاب" أن هذه الطريقة لا تسمح بالشكل االكافي لمعرفة الرجل والمرأة ليس فقط في مظهرهما الخارجي وإنما حتى في شخصيتهما وطبيعتها و اتجاهاتها لبناء حياتهما المستقبلية.[1].

[1]- مصطفى الخشاب ،دراسات في علم الإجتماع العائلي، ،دار النهضة العربية، بيروت 1985،ص 244.

3- ظهر أن هناك طريقتين تمثلان أضعف النسب، حيث تمثل الطريقة الأولى المبحوثين الذين اختاروا بواسطة الأهل دون موافقتهم بنسبة تقدر بـ (16.57%)، منهم أكبر نسبة تقدر بـ(22.09%) للمطلقات، مقابل أصغر نسبة تقدر بـ(10.98%) للمطلقين .

وهنا نشير إلى أن هذه الطريقة –حسب تصريح المبحوثين– تتم في الحالات التي يمتلك فيها الأهل السلطة في مختلف الأمور المتعلقة بالزواج ، خاصة بالنسبة للمرأة التي تُزوج في صغر سنها، أما بالنسبة للرجل فإنها تتم في حالة ضعفه ماديا و تزويجه من طرف أهله .

وأخيرا تأتي الطريقة الثانية والأضعف، وتمثل المبحوثين الذين اختاروا بواسطتهم دون موافقة الأهل، حيث قدرت نسبتهم بـ(10.71%) ، منهم أكبر نسبة تقدر بـ(15.85%) للمطلقين مقابل أصغر نسبة تقدر بـ(05.81%) للمطلقات .

ومن خلال هذه المعطيات يمكن استنتاج أن هناك انتشار كبير لطريقة الاختيار الشخصي مع موافقة الأهل، مقارنة باختيار الأهل (الاختيار الوالدي)، ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات التي مست كيان الأسرة، حيث فقدت العديد من وظائفها خاصة ما يتعلق بمجال الزواج الذي كان يمثل وسيلة للحفاظ على الإرث الأسري ولم يبق كذلك، وأصبح من اختصاص المقبلين عليه ، لاسيما في عملية الاختيار له .

هذا من جهة و من جهة أخرى ، الانفتاح الذي حدث في المجتمع الجزائري وفي كل المجالات خاصة في مجال التصنيع، الذي يتطلب استقلالية الأفراد عن الأسرة كما وضحه الباحث " بارسونز"، و هذه الاستقلالية تؤدي بالأفراد خاصة المقبلين على الزواج منهم باتخاذ القرارات الفردية عند اختيارهم للزواج بالخصوص. وعلى الرغم من ذلك تبقى موافقة الأهل أو عدم موافقتهم أمرا حاسما–حسب رأي المبحوثين– فقد يعيق بناء حياة المقبلين على الزواج في المستقبل سواء بالتدخل في شؤنهما الخاصة في حالة الموافقة وسواء بتركهم يتخبطون في مشاكلهم الزوجية دون تقديم يد المساعدة و الحلول الممكنة، وبخاصة في حالة عيشهم في مسكن مستقل.

وكل هذا من المؤكد أنه يحمل آثارًا تظهر في حياة الأزواج أين يجدوا أنفسهم أمام مسؤوليات كبيرة يتحملونها لوحدهم، دون مشاركة غيرهم من أفراد الأسرة إياها، الأمر الذي قد يؤدي إلى الشعور بالوحدة وبالتالي الفشل وحدوث الطلاق في نهاية المطاف .

5- لعل من أبرز العوامل التي دعمت مؤشر التحديث المعاق لعملية الاختيار الزواجي وساعدت على تبني كيفية أو أسلوب اختيار زواجي معين وجعلته يتموقع في نسق أسري تقليدي أو حديث هي مجالات الاختيار للزواج عند المقبلين عليه، حيث هي الأخرى تختلف من مكان لأخر لكن في جميع الحالات تتحدد بالأماكن التالية: و هي إما ميدان العمل ،أو أثناء الدراسة، و إما في الحي، أو الوسط العائلي ، و قد يكون في أماكن أخرى عن طريق الصدفة. فهذه النتيجة جاءت لتوضح ما هي الأماكن الأكثر إقبالا عند التعرف على الشريك بالنسبة للمبحوثين عند اختيارهم للزواج على النحو التالي :

6- أعلى نسبة تقدر (30.36%) هي للمبحوثين الذين تعرفوا على الشريك في الحي الذي يسكنون فيه والذي تجدر الإشارة إليه أن التجاور في المكان يلعب دورًا كبيرًا في التعرف واختيار الشريك نظرا لمعرفة الأفراد الواسعة لبعضهم البعض ،و بالتالي السماح لهم بالاتصال والاحتكاك أكثر ببعضهم البعض ، الأمر الذي يشجعهم للتقرب إلى الزواج.

7- و بعد هذا تأتي نسبة أخرى معتبرة تقدر بـ(29.17%) هي للمبحوثين الذين تعرفوا على شريكهم في الوسط العائلي أو القرابي، وبالرغم من هذه النسبة المعتبرة إلا أن هناك تراجع في الزواج القرابي أو الداخلي، والذي كان يسيطر في الماضي في المجتمع الجزائري ، حيث لم يكن يخرج عن نطاق العائلة وخاصة منها إبن العم أو بنت العمة أو بنت الخالة...الخ. هذا ما أكده العديد من الباحثين الإجتماعيين الجزائريين مثل الباحث "مصطفى بوتفنوشت" والباحث "علي كواوسي" في دراستهما حول الأسرة و الزواج في المجتمع الجزائري.

6- وجدت مجالات حديثة أخرى قد ظهرت و أصبحت تنافس المجال العائلي أو القرابي في التعرف والاختيار للزواج بغض النظر عن أماكن التجاور كالأحياء وغيرها ،حيث نجدها قدرت

بنسبة (16.07%) عند المبحوثين الذين تعرفوا على شريكهم عند اختيارهم للزواج في ميدان العمل ، وكذلك هناك نسبة أخرى تقدر بـ(12.05%) عند المبحوثين الذين تعرفوا على الشريك عند اختيارهم للزواج أثناء الدراسة، في حين نجد نسبة أخرى تقدر بـ(11.90%) الذين تعرفوا على الشريك عند اختيارهم للزواج في مكان آخر .

وعليه يمكن استنتاج أن مجالات التعارف عند الاختيار للزواج قد توسعت لتشمل أماكن حديثة بدلا من الأماكن التي كانت سائدة و مسيطرة في الماضي كالوسط العائلي أو القرابي .و نظرا لتوسع و تعدد هذه المجالات والأماكن الحديثة للتعارف وبالتالي حصول الاختيار للزواج في مثل: ميادين العمل والدراسة وأماكن أخرى، قد سمحت للمقبلين على الزواج بالتعامل و التفاعل أكثر مع بعضهم البعض مما يؤدي إلى بناء عدة علاقات مختلفة كالعلاقات العاطفية و العلاقات المصلحية أو النفعية وغيرهما التي صارت تنتهي عادة بالزواج من ناحية ومن ناحية أخرى قد تنتهي بالطلاق —حسب تصريح المبحوثين– في حالة تخلي الأهل عن حلحلة المشكلات الزوجية أو انسحابهم تماما من علاقات لم يكونوا طرفا في بناءها. وعلى الرغم من توسع مجالات الاختيار الزواجي —في رأي المبحوثين– فموافقة الأهل للرجال خصوصا لها وما عليها من تداعيات على الحيات الزوجية، الأمر الذي تدعمه النسبة المعتبرة المسجلة للوسط القرابي والتي لا يستهان بها فهي تدعم مغزى مناقشة جدلية التقليدوية والتحديث المعاق الذي تعرفه عملية الاختيار الزواجي في جوانب عديدة .

خاتمة: من المتعارف عليه في عملية الاختيار للزوج، أنها تتم بعدة طرق أو كيفيات، كما أنها تندرج ضمن عدة محددات و شروط تختلف من فرد لأخر و من أسرة لأخرى وحتى من مجتمع لأخر ، مما يؤدي إلى اختلاف حدة تأثيراتها كذلك على حياة الزوجين المستقبلية.

إن من أهم مراحل الزواج تلك التي تسبق بناءه ، حيث تجمع بين إرادات ورغبات مختلفة لدى المقبلين عليه تتمثل خصوصًا في مرحلة اختيار الشريك، و نظرا للأهمية البالغة التي تحضى بها هذه الأخيرة في بناء العلاقات الزوجية ، فيبدوا من خلال مناقشة نتائج الدراسات السالفة الذكر أنها تمثل حجر الزاوية الأساسي في بناء العلاقات الزوجية سواء كانت ضمن تصورات نسق الأسرة التقليدي أو الحديث ،وبشكل أكثر تحديد لدور النسق الأسري في اعتماد أسلوب اختيار زواجي معين، السبب الذي بإمكانه أن يحدد المصير الذي تؤول إليه الحياة الزوجية إما بسيرورتها وديمومتها و إما بتصدعها بالطلاق ، هذا ما اتفق عليه العديد من الباحثين الإجتماعيين عامة وبخاصة المختصين منهم في مجال الأسرة على وجه الخصوص.

وهكذا قد تم الإقراب من خلال مضمون هذا المقال من حقيقتين هامتين تتعلق الأولى بعرفة التغير الحاصل لوظائف الأسرة الجزائرية التقليدية، وبالخصوص تراجع وظيفتها المتعلقة بمسألة الاختيار الوالدي، الأمر الذي برز كمؤشر قوي انعكس في طغيان الاختيار الزواجي الشخصي كأسلوب حديث، إلى جانب مكان الاختيار الخارج عن نطاق العائلة الحديثة، أي ظهور فضاءات للاختيار كمجال العمل، مجالات التعليم والتكوين..إلخ. أما الحقيقة الثانية فتكشف أن فشل الحياة الزوجية وانحلالها بالطلاق بات يرتبط ارتباطا وثيقاً بالأسلوب المعتمد عليه في عملية الاختيار للزواج، وما هذا الأخير إلا نتاج حتمي قد يرجع إلى سوء اختيار الأزواج المبني على أسس غير متينة وغير دائمة، تأثير سوء اعتماد الأزواج في اختياراتهم للشريك خاصة منه على أساس علاقات سابقة غير صادقة وكذا تصريحات خاطئة لواقعهم الاجتماعي، فكل ذلك يساهم من دون شك في إحداث الطلاق .

قائمة المراجع :

-دينكن متشيل، معجم علم الإجماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1986، ص 139 .

نفس المرجع، ص 139

Durkheim Emil, débat sur le mariage et le divorce, document de l'internet, p-p 3-6.

Bourdieu Pierre, de bal des célibataires, crise de la société paysanne en béarn ; édition du seuil, 2002, p-p-173-174 .

Ibid, p-p 175-176 .

- فريديريك إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1986، ص-ص 43-44 .

نفس المرجع، ص 48

دينكن متيشل، المرجع السابق، ص 98 .

-وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الد يوان الوطني للإحصائيات، المسح الجزائري لصحة الأسرة 2002 ،النتائج الأولية، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2003 ،ص29

CENEAP,FNUAP, Transition démographique et structure familiale , Alger2000, p6.[1]

-تومي حسين ، الخصوبة في الجزائر، تحول الإخصاب وآثاره على بنية الأسرة في الجزائر، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، سلسلة الوصل، فعاليات الملتقى الثالث قسم علم الاجتماع 20-21 جانفي 2004، الجزء الأول، العدد2، جامعة الجزائر 2005-2006 ،الجزائر، 2006، ص135.

-بوتفنوشت مصطفى ، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: أحمد دمري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامية، 1984، ص 14 .

-معن خليل عمر، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 87 .

دينكن متشل، المرجع السابق، ص 98 .

نفس المرجع، ص 98 .

-عبد المجيد سيد أحمد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الإجتماعي في المجتمع العربي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، 1987، ص-ص31-33 .

Dortier Jean-François, Le dictionnaire des sciences humaines, Diffusion presses universitaires de France, Edition DELTA, France, 2007, p 232

-بوعلي ياسين ، أزمة الزواج في سوريا، دار ابن رشد للطباعة والنشر، 1989، ص 40 .

Abssi Zohra, La demande de divorce dans famille algérienne contemporaine, Office des publication universitaire Alger ,2004 , p 58 .

- بن عبد الله محمد ، سيكوباتولوجيا الشخصية المغاربية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 110 .

Dortier Jeam-François, Op, Cit , p 233.

-بوعلي ياسين ، المرجع السابق، ص- ص 44-48 .

-بومخلوف محمد ، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، دراسة إحصائية وتحليل نظري، في مجلة الوصل، التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، فعاليات الملتقى الثالث ، قسم علم الاجتماع، 20-21 جانفي 2004 ، العدد2 ، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ،ص-ص 84-86 .

-تومي حسين ، المرجع السابق،ص130

-كسال مسعودة ، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1986، ص ص 96، 97، 201، 202.

-بودخيل معطي، من التلاقي إلى الطلاق، رسالة دكتوراه، الحلقة 3، معهد علم الاجتماع، الجزائر 1994-1995، ص ص 20، 239، 240.

-الخشاب مصطفى ،دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية بيروت،1985،ص 244